

Distr.: General
21 January 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



كيوتو، اليابان، ٢٠-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٠

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

النُهُج المتعددة الأبعاد التي تعتمد عليها الحكومات من أجل تعزيز سيادة القانون من خلال أمور منها توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع؛ وإقامة مؤسسات فعالة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛ والنظر في وضع تدابير اجتماعية وتعليمية وتدابير أخرى ذات صلة، منها تدابير تستهدف ترسيخ ثقافة احترام القانون مع احترام الهويات الثقافية، وفقاً لإعلان الدوحة

حلقة العمل ٣- التعليم ومشاركة الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة**

ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة

ملخص

تتناول هذه الورقة الصلات بين التعليم ومشاركة الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة. وهي تقيم أولاً أهمية إشراك الشباب في أنشطة منع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك الفرص المتاحة حالياً في هذا الصدد، وما لدى الشباب من تصورات بشأنها، بما في ذلك ما يتعلق بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وهي تناول، ثانياً، الدور المحفز للتعليم في تشجيع وتعزيز ومشاركة الشباب مشاركة مجدية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، وتقدم أمثلة على الممارسات التي تتبعها مختلف الجهات الفاعلة، وتستبين التحديات المطروحة أمام النهوض بهذه الخطة.

* A/CONF.234/1

** تؤد الأمانة أن تعرب عن تقديرها للمعاهد الأعضاء في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، لما قدمته من مساعدة في إعداد وتنظيم حلقة العمل.



أولاً - مقدمة

١ - يبلغ عدد الشباب في العالم نحو ١,٨ مليار نسمة. وتسلم الدول الأعضاء على نحو متزايد بأهمية إشراك الشباب في اتخاذ القرارات - ففي نهاية المطاف، يتطلب التصدي لبعض التحديات الرئيسية في عالم اليوم بالضرورة أخذ هذا الجزء الكبير من السكان بعين الاعتبار. وإضافةً إلى ذلك، لا يقتصر الأمر على أن هذا الجزء الكبير من السكان هو الذي سيشكل قادة الغد، بل هم يمارسون القيادة في الوقت الحاضر أيضاً. وينطبق هذا على مسائل مثل أزمة المناخ، كما ينطبق على منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢ - وفي إطار جدول أعمال منع الجريمة والعدالة الجنائية، يُنظر تقليدياً إلى الشباب من منظورين. فأولاً، يمكن النظر إليهم على أنهم ضحايا (محتملون) للسلوك الإجرامي. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى بيانات حديثة العهد أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب). فعلى سبيل المثال، يسلط كلٌّ من الدراسة العالمية لجرائم القتل لعام ٢٠١٩ والتقارير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٨ الضوء على ارتفاع نسبة الشباب ضحايا الجريمة. ومع أن الفتيان والشبان غالباً ما يشكلون نسبة كبيرة من ضحايا جرائم القتل، فإن الفتيات والشابات أكثر عرضة من الناحية الإحصائية للوقوع ضحايا للاتجار. ولذلك، فإن درء الإحرام يكتسي لدى الشباب أهمية لا يمكن إنكارها من هذا المنظور. وثانياً، ثمة نزوع إلى النظر إلى الشباب على أنهم جناة محتملون. وفي واقع الأمر، هناك عدد من البلدان يضع سياسات خاصة لدرء الإحرام تركز على الفتيان والشبان.

٣ - ومع ذلك، فإن الانخراط مع الشباب بصورة مجدية يستدعي النظر إليهم كجهات فاعلة في التغيير. وهو يتطلب اعتبار الشباب جزءاً من الحل وإتاحة المجال لمشاركتهم، ابتداءً بمرحلة وضع السياسات وانتهاءً بالتنفيذ. بيد أن هذا يتطلب، من ناحية أخرى، إطلاع الشباب على المسائل الرئيسية المتعلقة بالجريمة والعدالة التي لا تؤثر على مجتمعاتهم المحلية فحسب، بل وعلى أشخاص آخرين في أماكن أخرى. ولذلك، فإن دور التعليم أساسي لإعداد شباب اليوم لكي يصبحوا مشاركين بنشاط في إيجاد الحلول، والتشارك مع الدول الأعضاء في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

٤ - وتوفر الأطر الجديدة المتعلقة بالشباب والتنمية المستدامة لدى الأمم المتحدة المنصة المثلى للنظر على وجه التحديد في إشراك الشباب على نحو مُجدٍ في تعزيز سيادة القانون، وكذلك لإجراء مناقشات تتعلق بتثقيفهم حول تلك الأمور. ولذلك، فإن المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية مدعوون إلى التفكير في التطورات التي حدثت في أعقاب المؤتمر الثالث عشر واعتماد وثيقته الختامية، وهي إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور (مرفق قرار الجمعية العامة ١٧٤/٧٠)، الذي يرتقي، كما هو مفصّل أدناه، مراعاة اعتبارات سياساتية مبتكرة بشأن دور التعليم وإشراك الشباب فيما يتعلق بسيادة القانون. ومع دخول المجتمع الدولي العقد الأخير من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تصبح مشاركة الشباب أشد أهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ولا سيما الهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة

لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات).

٥- وإدراكاً للحقائق المحلية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون، تتاح للمشاركين أيضاً فرصة للتفكير في الكيفية التي يمكن بها للتعليم وإشراك الشباب أن يعززا القدرة على الصمود في وجه الجريمة. ويرتبط مفهوم القدرة على الصمود، في هذا السياق، بدور الشباب القيادي في التصدي لما يحيط بهم من تحديات متعلقة بالإجرام وفي تعزيز التغيير الإيجابي، ومن ثم التعامل مع ما تتسم به سياقاتها الخاصة من تعقيدات.

٦- وتستفيد حلقة العمل ٣ من تجارب المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة في معالجة مسألة التعليم وإشراك الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة. وقد أعدت هذه الورقة لإطلاع المشاركين على نتائج الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الرابع عشر ذات الصلة بحلقة العمل.

٧- وينزع النطاق العمري الذي تشير إليه فئة "الشباب" إلى إثارة التشوش. ففي حين أن الأمم المتحدة ترى أن الشباب، لأغراض إحصائية، هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة (A/36/215)، يمكن أيضاً العثور على تعاريف أخرى، كما في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، حيث يُعرف الشباب بأنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٩ سنة. ومن أجل اتباع نهج شامل للجميع قدر الإمكان، فإن تعريف "الشباب" المأخوذ به في هذه الورقة هو الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة. وإضافةً إلى ذلك، يتطلب التركيز على الشباب والتعليم أيضاً إلقاء نظرة أوسع على قطاع التعليم. ويجب أن ينطوي تثقيف الشباب بشأن مسائل سيادة القانون على تقنيات وشراكات مختلفة في قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي والتعلم غير المنظم.^(١)

ثانياً - إشراك الشباب

ألف - الإشراف المجدي للشباب وخطة عام ٢٠٣٠

٨- عزز المجتمع الدولي على نحو منهجي أهمية إشراك الشباب في تقرير السياسات وتنفيذ الأنشطة الحكومية على حد سواء، ولا سيما بعد عام ٢٠١٥. غير أن هذا الالتزام يرجع، من منظور معياري، إلى تاريخ أبعد من ذلك، إذ تُسلّم الفقرة (أ) من المادة ٢٥ من العهد الدولي

(١) استناداً إلى التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ٢٠١١ الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فإن التعليم النظامي هو تعليم مؤسسي، ومقصود ومخطّط من خلال مؤسسات عامة وهيئات خاصة معترف بها، وتشكل بحملها جهاز التعليم النظامي في البلد. والتعليم غير النظامي هو أيضاً تعليم مؤسسي، مقصود ومصمم من قبل جهة مقدمة للتعليم. والسمة المميزة للتعليم غير النظامي هي أنه إضافة أو بديل أو مكمل للتعليم النظامي في نطاق عملية تعلم الأفراد على مدى الحياة. وأخيراً، يعرف التعلم غير المنظم بأنه أشكال من التعلم مقصودة أو متعمدة، ولكنها ليست مؤسسية. وهو بالتالي أقل تنظيمًا وهيكلًا من التعليم النظامي أو التعليم غير النظامي. ويمكن للتعلم غير المنظم أن يشمل أنشطة تعلم تحصل داخل الأسرة، وفي مكان العمل، وفي المجتمع المحلي، وفي الحياة اليومية على أساس موجه ذاتياً أو أسرياً أو اجتماعياً.

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بحق الناس في الإسهام في إدارة الشؤون العامة، مباشرة أو من خلال ممثلين مختارين بحرية، بينما تلزم الفقرة ١ من المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل الدول الأطراف بأن تكفل للأطفال القادرين على تكوين آرائهم الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمسهم. وفي سياق تعزيز سيادة القانون، يُدعى أيضاً، في الفقرة ١ (أ) من المادة ١٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى تشجيع إسهام الناس في عمليات اتخاذ القرار باعتباره تدبيراً وقائياً أساسياً في تعزيز الشفافية.

٩- غير أنه منذ عام ٢٠١٥، واصلت سلسلة من الوثائق المهمة تعزيز الالتزامات القائمة التي كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف في الصكوك القانونية الدولية السالفة الذكر قد اتفقت عليها. وتشمل هذه الوثائق إعلان الدوحة وخطة عام ٢٠٣٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وإضافةً إلى ذلك، تتضمن هذه التطورات الأخيرة إشارة محددة إلى أهمية مشاركة الشباب في تعزيز سيادة القانون. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أصبح إعلان الدوحة أول إعلان دولي يدعو تحديداً إلى إشراك الشباب في الترويج لأنشطة منع الجريمة والعدالة الجنائية (القرار ١٧٤/٧٠، الفقرة ٧)، بينما يرسل أيضاً رسالة واضحة إلى الدول الأعضاء مفادها أن التنمية المستدامة وتعزيز سيادة القانون مترابطان ترابطاً عضوياً. وفي ذلك العام، اعتمدت الجمعية العامة أيضاً خطة عام ٢٠٣٠، التي أرست فيها كمبدأ رئيسي للتنفيذ أنه ينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب (المرجع نفسه، الفقرة ٤)، واعترفت بالأطفال والشباب كقناة رئيسية ينبغي أن يكون لها صوت لدى استعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأخيراً، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، الذي شدد فيه على ضرورة إشراك الشباب في تقرير السياسات ذات الصلة بسيادة القانون، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع العنف وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن ثم، فإن عدد التطورات المهمة في مجال تمكين الشباب التي شهدتها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ يجعل ذلك العام معلماً بارزاً في تاريخ الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

١٠- ومنذ ذلك الحين، اكتسب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ زخماً كبيراً. ويشير إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وكذلك ضخامة حجم مشاركة الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى القدرة على حشد فئات متنوعة من أصحاب المصلحة، بما فيها المنظمات الشبابية، حول تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١١- وفي هذا السياق، أطلق الأمين العام، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، استراتيجية طموحة للشباب وضعتها منظومة الأمم المتحدة بمساهمات من منظمات شبابية من المجتمع المدني. وتحدد استراتيجية الأمم المتحدة للشباب التدابير العملية بشأن الكيفية التي ينبغي بها للأمم المتحدة أن تشرك الشباب في دعم خطة عام ٢٠٣٠، وكذلك كيفية عملها مع الدول الأعضاء لضمان استفادة الشباب أنفسهم من الجهود الحكومية الرامية إلى ترويج أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل الأولوية الأولى للاستراتيجية في "الإشراك والمشاركة والدعوة"، مما يجسد تنامي وتعزيز الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لتلك التدابير. وحسبما ورد في الاستراتيجية، يمثل تمكين الشباب وتطويرهم وإشراكهم غاية في حد ذاتها، كما يمثل وسيلة لبناء عالم أفضل.

١٢- وتلقى خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة اهتماماً من الشباب في جميع أنحاء العالم. فهم يريدون أن يضطلعوا بدور نشط في تنفيذ الأهداف وغاياتها المختلفة، وأن يشعروا أكثر من أي وقت مضى بأن لهم دوراً يؤديه في مساءلة الحكومات. ومن الأمثلة على هذه المشاركة حركة الإضراب من أجل المناخ العالمي ومؤتمر القمة الشبابي المعني بالمناخ، الذي عُقد في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ وشارك فيه آلاف الشباب. وعلاوة على ذلك، من المهم أن يوضع في الاعتبار أن الشباب في مختلف أنحاء العالم لا يريدون فقط أن يُستمع إليهم، لأن رغبتهم تذهب إلى أبعد من ذلك بحيث يُعتبرون شركاء متساوين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمشاركة في تقرير السياسات - ومن هنا يأتي التركيز على تعبير إشراك الشباب إشراكاً "مجدياً". وإضافةً إلى ذلك، وضعت بعض الدول الأعضاء خطط عمل وطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تشمل عناصر تتعلق بإشراك الشباب.

١٣- ومع أن الشباب أخذوا يُبدون اهتماماً متزايداً بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن هذا الاهتمام لا يشمل جميع الأهداف بالتساوي. فمنذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، تضاعفت المنصات والشبكات الرامية إلى حشد ومنهجة مشاركة الشباب في تنفيذ بعض أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره). بيد أنه نظراً لوجود عدد محدود فحسب من المبادرات الرامية إلى تشجيع مشاركة الشباب النشطة في تعزيز سيادة القانون، المشمولة في المقام الأول ضمن نطاق الهدف ١٦، إلى جانب أهداف وغايات أخرى مرتبطة به (ما يسمى بهدف التنمية المستدامة ١٦+)، فإن حلقة العمل هذه تهدف إلى لفت الانتباه إلى هذا الموضوع المهم وإلى كيفية ارتباطه بالموضوع المحوري العام للمؤتمر الرابع عشر.

باء- العمل مع الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالسلام والعدالة والمؤسسات

١٤- ذُكر أعلاه أن الشباب يشكلون جزءاً كبيراً من سكان العالم، ويتأثرون أيضاً في الوقت ذاته على نحو غير متناسب بالإجرام والعنف. وإلى جانب ذلك، من الشائع أن يُنظر إليهم على أنهم هم المرتكبون الرئيسيون للجرائم. غير أن الشباب يُبدون اهتماماً متزايداً بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك بتعزيز ثقافة احترام القانون في مجتمعاتهم المحلية. ولذلك تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أوجه التقدم المهمة، ثمة تصور سائد لدى الشباب بأن الفرص المتاحة لا تزال غير كافية لمشاركتهم بصورة مجدية في تعزيز سيادة القانون (انظر الوثيقة E/CN.15/2019/CRP.5).

١٥- وتقدم خطة عام ٢٠٣٠ نهجاً متكاملًا وغير قابل للتجزئة لإزاء التنمية المستدامة، كما أن أهدافها متكاملة ومرتبطة. وفي هذا الصدد، يسلم الشباب بأن الهدف ١٦ يمثل عاملاً تمكينياً، بمعنى أن تنفيذه أساسي لتحقيق أهداف أخرى. غير أن الطريق إلى التنفيذ الكامل لغايات الهدف ١٦ لا يزال طويلاً. ففي إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في

نيويورك من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩، أصدر الأمين العام تقريراً عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذكر فيه أن الإجراءات الرامية إلى تحقيق الهدف ١٦ غير متكافئة ولا تزال تحرم الملايين من أمنهم وحقوقهم وفرصهم وتقوض تقديم الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية الأوسع نطاقاً (الوثيقة E/2019/68، الفقرة ٣٧). وأبدى متكلمون أثناء المنتدى أيضاً اتفاقهم مع هذا التقييم فيما يتعلق بالاستعراض المعمق للهدف ١٦، إذ ذكر أحد المتكلمين أن المجتمع الدولي يتخلف عن الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتلك المسائل ضمن سياق أهداف التنمية المستدامة.^(٢)

١٦ - وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز سيادة القانون وتحقيق الهدف ١٦ وسائر الغايات المتصلة به. وفي هذا السياق، فإن مدى تأثر الحاجة إلى إشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب، بعامل الزمن هو أكبر من أي وقت مضى. وكانت هذه رسالة قوية برزت أثناء منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للشباب الذي عُقد في نيويورك يومي ٨ و٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ (انظر أيضاً الوثيقة E/CN.15/2019/CRP.5). وواصل المشاركون في المنتدى ترديد ذلك النداء،^(٣) وطلبوا إلى الدول الأعضاء أن تشرك الشباب في صياغة القوانين وتقرير السياسات، لأن ضعفهم ناجم أيضاً عن عدم وجود فرص لمشاركتهم.

١٧ - ويشعر الشباب بقلق بالغ إزاء الكيفية التي تعيق بها مسائل مثل الفساد وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان والجريمة المنظمة والصراعات إحراز تقدم بشأن أمور مثل القضاء على الفقر (الهدف ١)، وضمان الصحة (الهدف ٣)، وضمان التعليم (الهدف ٤) (انظر الوثيقة E/CN.15/2019/CRP.5). غير أن فرص المشاركة شحيحة. وفي إطار التحضير للمؤتمر، أجرى المكتب استقصاءً وجيزاً للشباب عبر الإنترنت لجمع آرائهم بشأن الكيفية التي يرون بها مشاركتهم في درء الإحرام وتعزيز ثقافة احترام القانون. وعلى الرغم من قلة عدد الردود (٣٩ رداً)، فإن النتائج تبين أن الشباب لا يشعرون بالضرورة بأن لديهم فرصاً كافية للمشاركة في أنشطة منع الجريمة والعدالة الجنائية، إذ إن عدداً قليلاً منهم سبق له أن شارك أصلاً في أنشطة من هذا القبيل أو يعرف كيف يمكن أن يسهم فيها. كما أن عدم وجود فرص لمشاركة الشباب في تقرير وتنفيذ السياسات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون هو أمر محسوس على الصعيد المحلي والوطني والدولي.

١٨ - كما أن جعل تنفيذ الهدف ١٦ أكثر شمولاً للجميع ينطوي على تقييم للمبادرات التي يقودها الشباب بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون التي لها تأثير على الصعيد المحلي والوطني والدولي، وعلى توفير درجة كافية من الدعاية لها. وقد ازداد عدد منظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات التي يقودها الشباب والمنشأة على نحو رسمي وغير رسمي، ومع تزايد انخراط الشباب، يمكن للدول الأعضاء أن تتعلم من الممارسات الجيدة المتصلة بتنفيذ

(٢) لاورا تشينيتشيليا ميراندا، الرئيسة السابقة لكوستاريكا ونائبة رئيس منتدى مدريد، متحدثة باسم منتدى مدريد، "استعراض الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: السلام والعدالة والمؤسسات القوية"، كلمة ألقيت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩. متاح على الموقع الشبكي: <https://sustainabledevelopment.un.org>

(٣) تشينيتشيليا ميراندا، "استعراض الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة".

الهدف ١٦ ودعم تلك الممارسات واستنساخها. ويمكن لهذا أن يعزز مشاركة الشباب في دعم سيادة القانون، إذ إنهم كثيراً ما يستمدون الإلهام من القصص الناجحة لأقرانهم في أماكن أخرى. وبهذا المعنى، يمكن لتنظيم منظمات شبابية أن يوفر منصةً مثلى لتبادل المعلومات مع الشباب وتمكينهم، وهو ما أيدته أيضاً الدول الأعضاء في الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الرابع عشر.^(٤) وإضافةً إلى ذلك، يحرص الشباب على المشاركة في المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة، وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على ضم ممثلي الشباب إلى وفودها وإشراكهم في مداولاتها الوطنية. وأثناء المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب لعام ٢٠١٩ والمتدى الشبابي لشبونة+٢١، اللذين عُقدتا في لشبونة يومي ٢٢ و٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، ضمت جميع الوفود ممثلين للشباب، وشجعت البلدان المشاركة والمتكلمون بشدة على توسيع نطاق مشاركة الشباب في دورات الهيئات الحكومية الدولية التي تُعقد بانتظام من خلال إشراكهم في وفود الدول الأعضاء.

١٩- وأخيراً، ترتبط مشاركة الشباب المجدية ارتباطاً جوهرياً ببناء القدرة على الصمود. وتتوقف قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون أيضاً على اتباع نهج شامل للمجتمع كله. ومن ثم، فإن إشراك الشباب على نحو مجد يمكن أن يزيد من دعم تنمية القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية.

ثالثاً- سد الفجوة بين التعليم وسيادة القانون

ألف- التعليم كوسيلة لتمكين الشباب من تعزيز سيادة القانون

١- التعليم وسيادة القانون: علاقة تعاضدية

٢٠- من المسلم به على نطاق واسع أن التعليم يؤدي دوراً رئيسياً في تشكيل قيم الأجيال المقبلة وبناء الوعي الجماعي وإعادة صوغ الأفضليات المجتمعية. وإضافةً إلى ذلك، يساعد التعليم على تنمية المهارات اللازمة لتطبيق تلك القيم. ويمكن للتعليم أن يؤدي دوراً محورياً في تعزيز ثقافة احترام القانون وفي إشراك المجتمع برمته في الترويج لسيادة القانون. ومن خلال التعليم، يجري تنشئة المتعلمين اجتماعياً بحيث يتبنون قيماً وسلوكيات ومواقف وأدواراً معينة تشكل هويتهم الشخصية والاجتماعية. كما أنهم، في سياق هذه العملية، يكتسبون ويكونون تجارب ومهارات إدراكية واجتماعية-وجدانية وسلوكية يمكن أن تتعارض مع تلك المعايير وتُظهر تعبيرات بديلة عن الهوية والانتماء تتوافق بدرجة أكبر مع جيلهم ونظرتهم إلى العالم. ويمكن أن يجري التعلم في بيئات نظامية وغير نظامية وغير منظمة. ففي المدارس الابتدائية والثانوية، يمكن للمعلمين أن يشجعوا الطلاب على إعلاء قيمة مبادئ سيادة القانون وتطبيقها في حياتهم اليومية، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات مسؤولة من الناحية الأخلاقية. وعلاوة على ذلك، يمكن للتعليم أن يزود المتعلمين بالمعارف والقيم والمواقف والسلوكيات المناسبة التي يحتاجون إليها للإسهام في مواصلة تحسين وتجديد مفهوم سيادة القانون في

(٤) A/CONF.234/RPM.1/1، الفقرة ٤٤ (ط)؛ و A/CONF.234/RPM.2/1، الفقرة ٤٢ (هـ)؛

و A/CONF.234/RPM.3/1، الفقرة ٥٩ (ط) و(م)؛ و A/CONF.234/RPM.4/1، الفقرة ٤٥ (ب).

المجتمع على نحو أعم.^(٥) وفي مرحلة التعليم الجامعي، لا تُعتبر المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التعليم العالي ضرورة أساسية لتعزيز الأبحاث وتوفير البيانات التي يمكن أن يُسترشد بها في عملية تقرير السياسات فحسب، بل يُعترف بها أيضاً كأماكن يمكن فيها أفراد الجيل المقبل من أن يصبحوا هم القادة والاختصاصيين الفنيين اللازمين للمستقبل. إذ إن للقادة والاختصاصيين الفنيين الذين يعززون سيادة القانون أهمية مساوية في تحقيق الرخاء والابتكار.

٢١- ويُعتبر إعلان الدوحة أول إعلان سياسي تُناشَد فيه الدول الأعضاء بأن تدمج منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون في النظم التعليمية.^(٦) ومنذ اعتماد الإعلان، ترسخت هذه الرسالة، بدءاً بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وعلى وجه التحديد الغاية ٤-٧، التي دُعيت فيها الدول الأعضاء إلى توفير التعليم الذي يعزز ثقافة السلام ونبذ العنف. كما، يُعد ضمان التعليم لجميع الأطفال والشباب، وما يرتبط به من نتيجة تتمثل في محو الأمية، ضرورة أساسية لدرء الإجرام والفساد ولترسيخ ثقافة احترام القانون. وقد سلّم مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد، في قراره ١٠/٦، بأن الاستثمار في أنشطة التعليم المناهضة للفساد وتعزيز القدرات المتخصصة في هذا المجال يمثلان وسيلتين فعاليتين للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وصون حقوق الإنسان وترسيخ سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٧٢/٧٤ بشأن التعليم من أجل العدالة وسيادة القانون في سياق التنمية المستدامة.

٢٢- ويتطلب دمج مسائل سيادة القانون في جميع مراحل التعليم إدخال تغيير على الطريقة التي تعمل بها جميع الجهات المعنية المشاركة في العملية. ويتمثل أحد أكبر التحديات في بناء وإدارة شراكات بين قطاعات متعددة لترويج ودمج مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية في جميع مراحل التعليم، وخصوصاً لأن مسائل سيادة القانون يُنظر إليها عادةً على أنها تندرج ضمن نطاق عمل وزارات العدل والداخلية، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون. وفي هذا السياق، يجب ألا يقتصر تناول التنقيف في مجال سيادة القانون كمبادرة تقودها الحكومة، بل ينبغي أن يقوم على نهج يضم المجتمع بأسره. ومن ثم، فيلج جانب قطاعي التعليم والعدالة الجنائية، تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً حيوياً في دعم الجهود التعليمية، سواء بصفتها شريكة في إعداد المواد التعليمية القائمة على سيادة القانون وفي دعم أنشطة التواصل ونشر المعلومات للوصول إلى سائر الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الأطفال والطلاب والآباء والأمهات والمعلمون وأساتذة الجامعات ووسائل الإعلام، أو من أجل ترويج التعلم من الأقران في أوساط الشباب بشأن مسائل سيادة القانون. وفي

(٥) للحصول على مزيد من المعلومات عن دور التعليم في تعزيز سيادة القانون، انظر المنشور الذي اشتركت اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إصداره بعنوان "Strengthening the Rule of Law through Education: A Guide for Policymakers" (تعزيز سيادة القانون من خلال التعليم: دليل لصناع السياسات) (باريس، ٢٠١٩).

(٦) على الرغم من أن "إعلان سلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية: نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطورها في عالم متغير" يتضمن إشارة إلى التنقيف (الفقرة ٤٣)، فقد اقتصر على التنقيف بشأن معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وهو مجال أضيق بكثير من نطاق إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور.

نهاية المطاف، فإن تسليط الضوء على قطاع التعليم والعاملين بشأن هذه المسائل يمكن أن يعزز الرسالة التي تفيد بأن سيادة القانون وتعزيزها ينبغي ألا يقتصر على إنفاذ القانون، وأن لكل فرد دوراً يؤديه في جعل المجتمع قادراً على الصمود في وجه الجريمة.

٢٣- ويمكن رفع التوقعات المتعلقة بالمعايير الأخلاقية التي ينبغي التمسك بها في القطاعين العام والخاص ابتداءً بأي سن مبكرة. فالعمل مع الأطفال في الصفوف الدراسية في مرحلة مبكرة من تطوّرهم التعليمي يؤدي إلى تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتحسين فهمهم لمسائل مثل الفساد والعنف وأشكال الجريمة الأخرى، ولتكوين تفكير نقدي بشأنها. وإضافةً إلى ذلك، يمكن للأطفال أن يتعلموا أيضاً أن نظم العدالة الجنائية ينبغي أن تتسم بالإنصاف والعدل والإنسانية، ويمكن تعريفهم بالتحديات التي تواجهها في جميع أنحاء العالم لضمان أن تعمل تلك النظم على هذا النحو.

٢٤- وفي مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي، يكون إعداد المناهج الدراسية في كثير من الأحيان من مسؤولية جهة حكومية مركزية، عادةً ما تكون وزارة التعليم. ويركز كل منهج ومقرر دراسي تضعه تلك الجهة على المعارف والمهارات التي يُتوقع أن يكتسبها الطلاب بحلول نهاية المرحلة الثانوية. ولا تدرج القيم والمعارف المرتبطة بمسائل سيادة القانون عادةً ضمن نطاق المواضيع التي تطالب الجهات الحكومية التنظيمية المؤسسات التعليمية بتدريسها، مع أن بعض عناصر سيادة القانون يمكن أن تكون موجودة في مواد مثل علم الأخلاق أو التربية المدنية أو الدراسات الدينية، تبعاً لظروف كل بلد (الوثيقة E/CN.15/2017/6، الفقرة ٥٦).

٢٥- وينبغي أن يمتد التثقيف في مجال سيادة القانون ليشمل التعليم الجامعي، حيث تجتمع النظرية والممارسة المرتبطتان بمسار وظيفي معين لتهيئة الجيل القادم من الاختصاصيين لدى دخولهم سوق العمل. وفي هذه المرحلة التعليمية، يُعتبر اتباع نهج متعدد التخصصات ضرورياً للتثقيف في مسائل سيادة القانون. ويمكن معالجة المسائل الكثيرة المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية من منظورات مختلفة، وهي تشمل ميادين متنوعة مثل القانون والعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وإضافةً إلى ذلك، فإن دور المربين - في هذه الحالة المحاضرون أو الأساتذة - هو عنصر أساسي. وفي حين أن المعلمين يضطلعون بدور مهم في المدارس الابتدائية والثانوية، فإن هذا الدور يكتسب بعداً آخر في التعليم الجامعي، بالنظر إلى أن المؤسسات الحكومية المسؤولة عن التعليم العالي في معظم البلدان تضع معايير دنيا للمناهج الدراسية، ومن ثم فإن جزءاً كبيراً من عملية اتخاذ القرار بشأن المحتوى يقع على عاتق أعضاء هيئات التدريس. وإضافةً إلى ذلك، فإن الحرية الأكاديمية، أو بالأحرى قدرة الأكاديمي على تحديد محتوى منهجيه الدراسي المنفرد، تؤدي دوراً مهماً في التعليم الجامعي. وبعبارة أخرى، يرى المحاضرون أن من المهم أن يكونوا قادرين على تشكيل مناهجهم الدراسية بقدر ما يُسمح لهم بذلك أو يشجعون عليه ضمن أطرها المعيارية الوطنية. ولهذا الأسباب، فإن العمل مع المحاضرين في مرحلة التعليم العالي له أهمية كبيرة في إعداد محتوى معترف به على الصعيدين الدولي والمحلي، وفي إنتاج المعارف المتخصصة وضمان تطبيقها.

٢٦- وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ١٦/٢٠١٩ المعنون "إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب". ونوهت الدول

الأعضاء، ضمن جملة أمور، بأهمية منع انخراط الأطفال والشباب في أنشطة إجرامية من خلال دعم نموهم وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه السلوكيات الجانحة والمناهضة للمجتمع. وفي هذا الصدد، شجع المجلس الدول الأعضاء في ذلك القرار على أن تستخدم الأنشطة الرياضية على نطاق أوسع في الترويج لبرامج الوقاية في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي (انظر أيضاً الوثيقة A/CONF.234/4).

٢- المسائل الشاملة لقطاعات متعددة

٢٧- يتطلب التثقيف في مجال سيادة القانون إدراج مسائل شاملة لقطاعات متعددة في المناهج الدراسية والمواد والأدوات التعليمية المستحدثة لذلك الغرض. وتشمل الأمثلة على تلك المسائل ذات الأهمية والقيمة الاستراتيجية لذلك التثقيف حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.

٢٨- ولمسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون صلة عضوية بحقوق الإنسان، مثل حق الأطفال في الاستماع إليهم والتعبير عن شواغلهم، المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل، والحق في المشاركة في الشؤون العامة المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكلاهما يمكن النظر إليهما أيضاً من منظور المادة ١٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مشاركة المجتمع). ولذلك، فإن إشارة سيادة القانون لزومياً إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها يجب أن تُدمج بصورة فعالة في التعليم من أجل جعل المجتمعات قادرة على الصمود في وجه الجريمة. وإضافةً إلى ذلك، فإن الجانب المتعلق بحقوق الإنسان من التثقيف في مجال سيادة القانون يدعم منظور تمكين الشباب، خصوصاً وأن الناس - بمن فيهم الشباب - يجب أن يُعتبروا، كما هو مبين في الأمثلة المذكورة أعلاه، أكثر من مجرد متفرجين، وأن يكونوا قادرين على دعم الحكومات بنشاط في مجال تعزيز سيادة القانون.

٢٩- وتمثل المساواة بين الجنسين موضع تركيز الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة. وتدل مؤشرات هذا الهدف وحدها إلى حجم العمل الذي يتعين القيام به لتحقيقه. وفي سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون، تكتسي الديناميات الجنسانية أهمية. وتبين الدراسة العالمية لجرائم القتل لعام ٢٠١٩ والتقارير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٨ ما للجريمة من تأثير غير متناسب على المرأة. ومن الأمثلة الأخرى، هناك أيضاً مجموعة متزايدة من المعارف المكوّنة بشأن الأبعاد الجنسانية للجريمة المنظمة والإرهاب والفساد. غير أن شباب اليوم يدركون أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى تناول مسألة المساواة بين الجنسين بمختلف أبعادها، وينبغي للتثقيف في مجال سيادة القانون أن يستفيد من هذا الوعي من أجل تكوين تفكير نقدي لدى الأطفال والشباب فيما يخص العلاقة بين المساواة بين الجنسين وسيادة القانون.

٣٠- وأخيراً، تتسم خطة عام ٢٠٣٠ بأن لها جاذبية ملحوظة لدى أوساط الشباب، سواء من حيث جانبها التوعوي أو توجُّهها العملي. وتبين أحداث، مثل المنتدى الشبابي الذي يتعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك جهود الدعوة التي يبذلها مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، أن الشباب في جميع أنحاء العالم يحتشدون ويعملون من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينطوي ربط التثقيف في مجال سيادة القانون بأهداف التنمية المستدامة

على إمكانية زيادة اهتمام الشباب بمسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، يمكن لهذا الربط أن يوجه ذلك التثقيف نحو المشاركة المحدية والتغيير الإيجابي فيما يتعلق بتلك المسائل. ويمكن لأهداف التنمية المستدامة أيضاً، بحكم طابعها المترابط، أن تدعم إقامة صلات بين منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر (الهدف ١) والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف ١٠).

باء- الممارسات الفضلى في مجال الترويج لسيادة القانون من خلال التعليم

المبادرات المتخذة على الصعيدين العالمي والمحلي

٣١- يتوقّف نجاح تنفيذ النهج التعليمية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على استخدام متوازن للطرائق المبتكرة من خلال نظم التعليم النظامي وغير النظامي والتعلّم غير المنظم. ففي مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، تتولى وزارات التعليم وضع مناهج التعليم النظامي على نحو مركزي، أو تتولى وضعها كيانات دون وطنية في إطار توجيهات صادرة عن تلك الوزارات. وإضافةً إلى ذلك، تتولى جهات معنية مختلفة في إطار قطاعي التعليم غير النظامي والتعلّم غير المنظم تنفيذ أنشطة تثقيفية وتوعوية ترمي إلى الترويج لسيادة القانون وترسيخ ثقافة احترام القانون.

٣٢- وفي إطار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أنشأ البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة مبادرة "التعليم من أجل العدالة". ومنذ عام ٢٠١٦، استحدثت المبادرة موارد لمراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي استفاد منها طلاب ومرّبون وأكاديميون من جميع أنحاء العالم (انظر أيضاً الوثيقة A/CONF.234/12). وركزت المبادرة على طرائق مبتكرة لوضع مواد تعليمية بشأن مسائل سيادة القانون لكل من تلك المراحل. ففي مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، شملت هذه الطرائق أدوات ترويجية، مثل الألعاب والكتب الفكاهية. وفي مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي، سعت المبادرة أيضاً إلى إشراك الشباب مباشرة في وضع حلول لمسائل سيادة القانون من خلال مسابقات الهاكاثون وتقديم الدعم للمؤتمرات التي يقودها الشباب وللمؤتمرات الأمم المتحدة النموذجية الوطنية.^(٧) وفي المرحلة الجامعية، عملت المبادرة مع مئات الأكاديميين من أكثر من ١١٠ بلدان على وضع مواد مستعرضة من جانب أقران - أو نائط جامعية - لدعم التدريس في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون. وإضافةً إلى ذلك، جمع المكتب أيضاً بين محاضرين يدرّسون تلك المسائل لتيسير تبادل الخبرات الفنية وتدعيم الشراكات بين المكتب والمؤسسات الأكاديمية من أجل استكمال الجهود التي يبذلها كل منهما لتحقيق الهدف ١٦. وقدم المحاضرون إسهاماتهم من خلال اجتماعات أفرقة الخبراء واستعراض الأقران الافتراضي للأدوات المستحدثة.

٣٣- ويدل نطاق وصول مبادرة "التعليم من أجل العدالة" في أعقاب المؤتمر الثالث عشر واعتماد إعلان الدوحة على مدى تقبّل الدول الأعضاء لتلك المواد. وإضافةً إلى ذلك، عُقد في فيينا في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أول مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن

(٧) مؤتمر الأمم المتحدة النموذجي الوطني هو محاكاة لمنظومة الأمم المتحدة يتولى فيها الطلاب أدوار مندوبي الدول الأعضاء ويكفون بصياغة قرار بشأن موضوع محدد، بغية تعزيز مهاراتهم وفهمهم للمسائل.

"التعليم من أجل سيادة القانون: لنلهم ونغيّر معاً"، وحظي بردود فعل إيجابية من الدول الأعضاء ومختلف المشاركين من قطاعي العدالة الجنائية والتعليم على حدٍ سواء.^(٨)

٣٤- وفي نطاق مبادرة "التعليم من أجل العدالة"، أقام المكتب أيضاً شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مما دعم المساعدة التقنية المقدمة من الأمم المتحدة عن طريق الجمع بين الخبرات الفنية في مجالات التعليم ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، وكذلك، على نطاق أعم، تطوير مفهوم سيادة القانون. وأدت هذه الشراكة إلى استحداث أدوات استخدمها مقرررو السياسات والمربون في المدارس الابتدائية والثانوية، في عملية شارك فيها موظفون حكوميون ومربون. وإضافةً إلى ذلك، عمل المكتب واليونسكو أيضاً في تنسيق وثيق على نشر النماذج الجامعية للتعليم من أجل العدالة وإطلاع مؤسسات التعليم العالي على الفرص المتاحة لها، مثل برنامج منح "التعليم من أجل العدالة".

٣٥- وعلاوة على ذلك، عمل المكتب على نحو وثيق مع الرابطة الدولية للجامعات وغيرها من الشركاء في قطاع التعليم العالي لاستكشاف نهج وشراكات مبتكرة لتعزيز دور المربين والمؤسسات الأكاديمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦.

٣٦- وخارج نطاق البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، شارك المكتب أيضاً في مساعدة الأكاديميين على تدريس مسائل مكافحة الفساد من خلال مبادراته الأكاديمية لمكافحة الفساد. وترتبط هذه المبادرة، التي تنظم أحداثاً متعددة كل عام، بين الأكاديميين والمحاضرين بغية تعزيز التنقيف في مجال مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم. وهي تعمل كمحور مركزي للتنقيف في هذا المجال، إذ تجمع بين الأساتذة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتعزز الربط الشبكي، وتقدم أكثر من ٨٠٠ مورد مجاني عبر الإنترنت.

٣٧- وتولى معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة أيضاً قيادة جهود عالمية لتنقيف طلاب الدراسات العليا والاختصاصيين الشباب بشأن مسائل سيادة القانون بصورة مباشرة. ومنذ عام ٢٠٠٢، جرى تصميم وتنفيذ عدد كبير من برامج الدراسات العليا، بما فيها وضع مناهج دراسية. ونتيجة لذلك، جرى تدريب طلاب دراسات عليا واختصاصيين شباب من نحو ١٠٠ بلد على مواضيع مختلفة تتعلق بمنع الجريمة، والعدالة الجنائية، والقانون الجنائي الدولي، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. ويهدف المعهد، من خلال عرض هذه الفرص التعليمية، إلى تزويد الجيل القادم من مقررري السياسات والأخصائيين القانونيين والموظفين القضائيين وموظفي إنفاذ القانون وموظفي الخدمة المدنية، من بين آخرين، بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة لكي يصبحوا عوامل للتغيير في مجال درء الإجرام وترسيخ سيادة القانون وتعزيز التنمية.

٣٨- ومنذ عام ٢٠٠٢، يقدم معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة دورة دراسية لنيل درجة الماجستير في القانون في مجالي الجريمة عبر الوطنية والعدالة. وسوف تُدرّس هذه الدورة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ للمرة الثالثة عشرة. وقد أسهمت المعارف الأكاديمية والمهارات العملية التي

(٨) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المؤتمر في الموقع الشبكي: www.unodc.org.

اكتسبها خريجو المعهد في تطوير حياتهم المهنية، وعززت دورهم كجهات فاعلة نشطة في تعزيز ثقافة السلام ونبت العنف القائمة على احترام سيادة القانون وفي إجراء إصلاحات سليمة لنظام العدالة.

٣٩- وإضافةً إلى ذلك، يعمل معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة باستمرار مع مختلف أصحاب المصلحة لتعزيز قدرتهم على استخدام التعليم النظامي والتعلم غير المنظم كأداة لدرء الإحرام والتطرف العنيف في أوساط الشباب. وفي سياق قضاء الأحداث، يركز هذا الجهد على دعم الدول الأعضاء في تصميم تدابير بديلة وتجنيدية تركز على التطوير الكامل للقدرات الشخصية والإدراكية للأطفال المخالفين للقانون. كما شكل التعليم دعامة بالغة الأهمية في تصميم سياسات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للشباب المدانين.

٤٠- وتوفر الرياضة مرتكزاً مهماً لتنمية المهارات الحياتية في أوساط الشباب المعرضين للخطر. وعقب اعتماد إعلان الدوحة، الذي شُدد فيه على أهمية مشاركة الشباب وعلى الاعتراف بهم كعوامل تغيير مهمة في جهود درء الإحرام، أطلق المكتب مبادرة علمية لوقاية الشباب من الإحرام في إطار برنامج تنفيذ إعلان الدوحة، تُستخدم فيها الرياضة كأداة لتدعيم القدرة على الصمود لدى الشباب المعرضين للخطر، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مجتمعات مهمشة ويصعب الوصول إليها في كثير من الأحيان. ومن خلال الشراكات مع الحكومات والمنظمات الرياضية والمجتمع المدني، يروج المكتب لمبادرات رياضية تدعم المهارات الاجتماعية والفردية للشباب، وتُطلعهم على المخاطر المرتبطة بالإحرام والعنف وتعاطي المخدرات (انظر الوثيقة A/CONF.234/12). كما وضع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة منهجية لتعزيز استخدام الرياضة والأنشطة الثقافية والفنية كأدوات بالغة الأهمية لتدعيم قدرة الشباب على الصمود في وجه الإحرام، من خلال القيام بدور إيجابي في منع التشدد والتطرف العنيف، مثلاً. وتتضمن ورقة العمل التي أعدتها الأمانة بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (A/CONF.234/4) مزيداً من المعلومات عن درء الإحرام والتدريب على المهارات المتعلقة بذلك. وفي نطاق حلقة العمل هذه، ربما يود المشاركون اعتبار التعليم وتنمية المهارات، بما في ذلك من خلال الرياضة والتربية البدنية، وسيلة لتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود في وجه الإحرام.

٤١- وكانت هناك أيضاً تطورات مهمة، بعضها سابق لإعلان الدوحة. وترد في الفقرات التالية أمثلة مستمدة من مختلف المناطق والمنظمات. ففيما يتعلق بحقوق الإنسان، تنفذ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حالياً البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ١١٣/٥٩ ألف. ويشجع هذا البرنامج، الذي يدخل الآن مرحلته الرابعة، الدول الأعضاء على التركيز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتتصل بعض المسائل المدرجة ضمن نطاق حقوق الإنسان بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون، حسبما ذكر أعلاه. ولهذا السبب، يفيد المكتب بأن وزارات العدل في بعض البلدان، مثل الأرجنتين، قادت جهوداً لتطوير التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية، وعززت تطورات مماثلة في

مرحلة التعليم العالي (انظر الوثيقة A/HRC/36/24). وكمثال آخر، استحدثت مجلس أوروبا سلسلة من المواد للتعليم الابتدائي والثانوي بشأن المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان.^(٩)

٤٢- ومن منظور أعم، تولت وزارات العدل أو الداخلية قيادة أنشطة التثقيف في مجال سيادة القانون في المرحلتين الابتدائية والثانوية. فعلى سبيل المثال، قادت وزارة العدل في اليابان عملية تطوير أدوات تعليمية خاصة بالمدارس الابتدائية والثانوية، تركز على تطوير القيم التي تدعم، في نهاية المطاف، ثقافة احترام القانون. كما عمل مكتب المدعي العام في أوزبكستان ودوائر النيابة العامة في نيجيريا بشكل وثيق مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على إشراك طلاب في جميع المراحل التعليمية (انظر أيضاً الفقرة ٥٠ من الوثيقة A/CONF.234/6).

٤٣- وفي عدد من البلدان، تولت قيادة أنشطة التثقيف بشأن مسائل سيادة القانون أجهزة إنفاذ القانون أو، على نحو أبرز، سلطات مكافحة الفساد، نتيجة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومع أن هناك كيانات أخرى ربما كانت تعمل على التثقيف بشأن سيادة القانون، توفر الاتفاقية، وخصوصاً المادة ١٣ منها، منصة مثلى للتثقيف في مجال مكافحة الفساد.^(١٠) وثمة بلدان، مثل البرازيل وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وسري لانكا وموريشيوس استثمرت على نطاق واسع في برامج تثقيف الشباب لدعم مشاركة المجتمع في درء الفساد (الوثيقة A/CONF.234/6، الفقرة ٥٠). واستُتبت أنشطة، مثل تشجيع إنشاء نواد مدرسية ومبادرات يقودها الشباب وتجمعات ماثلة غير رسمية، باعتبارها من الممارسات الجيدة. فعلى سبيل المثال، دعمت هيئة مكافحة الفساد في كينيا إنشاء نواد للنزاهة في المدارس، وهي مبادرة استُحدثت أيضاً في بلدان مثل أوزبكستان ونيبال.

٤٤- وإضافةً إلى ذلك، يُعَلِّي الشباب من قيمة الدور الذي تضطلع به مؤسسات التعليم العالي في توفير فضاءات لإجراء مناقشات مستنيرة وقائمة على أدلة حول منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون (انظر الوثيقة E/CN.15/2019/CRP.5). وتكتسي الجامعات أهمية خاصة بسبب درجات التعاون الذي كثيراً ما قد يُرسى مع الحكومات وسلطات إنفاذ القانون من أجل النهوض بجدول أعمال سيادة القانون. وإلى جانب المجال الجامعي، كان لعقد منتديات شبابية كفضاءات للنقاش واتخاذ الإجراءات قيمته البالغة. وأثنى المشاركون في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية على تنظيم تلك المنتديات قبل انعقاد المؤتمرين الثالث عشر والرابع عشر، وأوصوا بتوسيع نطاقها على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وتُعتبر الجامعات فضاءات مثلى لتنظيم تلك المنتديات، التي تنظّم أحياناً على مستوى التعليم الثانوي أيضاً.

(٩) Council of Europe, Democracy, Sustainable Democratic Societies, "Education for Democratic Citizenship and Human Rights Education (EDC/HRE)" متاح على الرابط: www.coe.int/en/web/edc.

(١٠) تدعو الفقرة ١ من المادة ١٣ من الاتفاقية إلى وضع برامج توعية عامة في جهات منها المدارس والجامعات، كتدبير وقائي. وفي إطار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ناقش الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في اجتماعه الثامن في فترة ما بين الدورات كيفية تنفيذ الدول الأطراف لتلك البرامج (انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.4/2017/4). وانظر أيضاً الفقرة ٤٨ من الوثيقة A/CONF.234/6.

رابعاً - التحديات الراهنة وأهمية الشراكات

ألف - التحديات

٤٥ - على الرغم من الأمثلة المذكورة أعلاه والتقدم المحرز، فإن إدماج مسائل سيادة القانون في مناهج التدريس لم يتقدم بعد بما فيه الكفاية. وتشير الأبحاث التي أُجريت لاستبانة الممارسات الجيدة في تدريس مسائل سيادة القانون إلى أن الغالبية العظمى من البرامج التعليمية التي تتناول تلك المسائل تتخذ شكل أنشطة خارجة عن نطاق المناهج الدراسية.

٤٦ - وأظهرت الدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب (انظر الفقرة ١٧ أعلاه) أيضاً أن الشباب يتصورون أن قطاع التعليم ووزارات العدل والداخلية هي كيانات متباعدة. وإضافةً إلى ذلك، قد لا يكون الشباب في بعض الأماكن على علم بمسائل سيادة القانون أو العدالة الجنائية أو الأمن التي لا تؤثر عليهم فحسب، وإنما تؤثر أيضاً على الشباب في أماكن أخرى. وقد استبانوا عدم وجود محتوى محدد بشأن مسائل سيادة القانون كمجال لمزيد من التحسين في تمهيد الطريق لمشاركة أكثر جدوى على الصعيدين الوطني والدولي. كما يُنظر إلى توفير تدريب خاص للمعلمين على أنه واحد من التحديات، وتُعتبر زيادة الانخراط مع المربين أمراً ضرورياً لضمان تزودهم بالأدوات اللازمة لمعالجة المسائل الأساسية في مجتمعاتهم المحلية.

٤٧ - ويجب على الدول الأعضاء أيضاً أن تنظر في المسائل الأكثر أهمية لديها. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يُنظر إلى الإرهاب ومنع التطرف العنيف على أنهما أكثر أهمية في بعض المناطق منهما في مناطق أخرى. ولذلك، من المهم أن تؤخذ في الاعتبار مختلف السياقات والكيفية التي يلزم بها موازنة التنقيف في مجال سيادة القانون مع السياقات المحلية بحيث يشعر السكان بأن هذا التنقيف يعينهم.

٤٨ - ويتطلب تنقيف الشباب بشأن مسائل سيادة القانون أيضاً فضاءات كافية لكي يشاركوا كعوامل تغيير إيجابية. والمشاركة المجدية هي أكثر من مجرد إتاحة فضاء للشباب للتعبير عن شغل ما؛ ويجب على الحكومات أن تكفل تمكين الشباب من إيجاد حلول للمسائل التي تؤثر عليهم وأن يعملوا معاً من أجل تنفيذ تدابير يشعرون بدرجة عالية من امتلاكهم لها.

٤٩ - وعلى الرغم من التقدم المحرز وتلك الأمثلة الناجحة المعروضة أعلاه، لا يزال إدماج مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون في النظم التعليمية محدوداً. ففي التعليم الابتدائي والثانوي، تخضع المناهج الدراسية لرقابة مركزية من جانب الحكومات (وزارات التعليم) على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وهذا يفضي إلى تحدٍّ آخر، ويتمثل في مدى إمكانية إدماج المواضيع المعنية في أطر المناهج الدراسية الوطنية. فإصلاح المناهج الدراسية عملية معقدة لها تداعيات تقنية وسياسية. وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي على وجه الخصوص، فإن مقدار المحتوى الوارد في المبادئ التوجيهية المحلية الذي يمكن اختبار الطلاب على أساسه في امتحانات الالتحاق بالجامعات لا يسمح بإدراج مواضيع إضافية. ذلك أن المعلمين والطلاب غالباً ما يكونون مثقلين بالمناهج الدراسية الموجودة أصلاً، مما يفضي إلى إحالة دراسة سيادة القانون (ومواضيع أخرى) إلى نطاق الأنشطة غير المدرجة في المناهج الدراسية. كما يفرض هذا التحدي قيوداً على التعلم بشأن أهداف التنمية المستدامة ككل ويؤثر على تنفيذ الغاية ٤-٧.

٥٠ - ويشكل الوصول إلى الشباب في المجتمعات المهمشة، بمن فيهم أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة أو تكون سبل حصولهم على التعليم محدودة، تحدياً كبيراً في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء الاهتمام الواجب لسياقات معينة ولأفضل الوسائل التي يمكن من خلالها التواصل مع أولئك الشباب، مثل التعلّم غير المنظم والأنشطة الرياضية.

٥١ - وللتكنولوجيا تأثير أيضاً على المجالات التي يقضي فيها الشباب الجزء الأكبر من وقت فراغهم، مما يتيح فرصاً لتعزيز التنشيط في مجال سيادة القانون، كما يفرض تحديات أمام ذلك التعزيز.^(١١) ويمكن للشبكات الاجتماعية أن تمكن من تعزيز سيادة القانون من خلال التعليم وبناء رأس المال الاجتماعي؛ بيد أنه يمكن لها أيضاً أن تثير سلوكيات وأن تنشئ فضاءات من شأنها أن تقوّض سيادة القانون. ويلزم إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التطورات التكنولوجية على نحو يتيح الاستفادة من مزاياها في تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

باء- أهمية الشراكات

٥٢ - إن للشراكات الرامية إلى التنشيط في مجال سيادة القانون وتعزيز مشاركة الشباب أهمية في التصدي لكثير من التحديات التي تُناقش في هذه الوثيقة. ولذلك، يجب على الحكومات أن تعمل مع طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة إذا كانت تود تعزيز التنشيط في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون وتعزيز مشاركة الشباب لجعل المجتمعات قادرة على الصمود في وجه الإجرام.

٥٣ - ويقدم القطاع الخاص دعماً متزايداً لأهداف التنمية المستدامة. وقد أدى هذا إلى فرص جديدة للاستثمار ولاضطلاع الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية. غير أن مشاركة القطاع الخاص في الترويج لسيادة القانون، وخصوصاً في التنشيط في هذا الشأن، لا تزال في طور النشوء. وفي إطار مبادرة "التعليم من أجل العدالة"، يعمل المكتب مع كيانات من القطاع الخاص، مثل فيسبوك وسيمانتك، على الترويج لمسابقات الهاكاثون بشأن مسائل سيادة القانون، ومع رابطة Internet Service Providers Austria، وهي الرابطة النمساوية لمقدمي خدمات الإنترنت، من أجل نشر مواد تثقيفية بشأن الوقاية من الجرائم السيبرانية.

٥٤ - كما تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية في التنشيط في مجال سيادة القانون وتعزيز مشاركة الشباب. وقد ركزت بعض المنظمات غير الحكومية على وضع مواد معينة بشأن مسائل مثل الفساد. فعلى سبيل المثال، وضعت منظمة العمل من أجل النزاهة (Integrity Action) منهجيات لإنشاء نوادٍ للنزاهة في المدارس. وركزت منظمات أخرى بشكل أشد على تعزيز مشاركة الشباب، مثل مختبر المساءلة (Accountability Lab) الذي يسعى إلى تعزيز المبادرات التي

(١١) ينبغي عدم الخلط بين هذه المسألة وموضوع حلقة العمل ٤ (الاتجاهات الراهنة للجريمة، والتطورات الأخيرة والحلول المستجدة، لا سيما التكنولوجيات الجديدة بوصفها وسائل لارتكاب الجريمة وأدوات لمكافحةها)، التي تتناول استخدام التكنولوجيا في أغراض غير مشروعة. وفي سياق حلقة العمل هذه، ينبغي اعتبار التكنولوجيا حافزاً على مشاركة الشباب واستحداثهم حلولاً مبتكرة للتحديات المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون.

يقودها الشباب لدرء الفساد. وفي إطار الأمم المتحدة، كان لعمل المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، وهي إحدى المجموعات الرئيسية التي أنشأها الجمعية العامة، أهمية بالغة في توفير فضاءات وفرص للشباب لكي ينشطوا في تعزيز سيادة القانون والتأثير على عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي.

٥٥- ولا تقل المؤسسات الأكاديمية أهمية عن سواها، إذ إن التشارك مع الأكاديميين ومؤسسات التعليم العالي يمهّد السبيل لتكوين أخصائيي المستقبل، بمن فيهم المعلمون - متى كانوا مدرّبين على مستوى التعليم الجامعي في بلدانهم. ويجب ألا يُنظر إلى الجامعات على أنها أماكن لتطوير الأبحاث المتقدمة والتطوير المهني فقط. ففي كثير من الحالات، توفر الجامعات أيضاً منصات للتوعية المجتمعية ولوضع برامج التعليم الابتدائي والثانوي المحلية. ومن ثم، فإن إمكانات الجامعات كمراكز إلهام للتثقيف في مجال سيادة القانون بعد التعليم الجامعي جديرة بالاهتمام.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٦- بعد مرور خمس سنوات على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، لا يزال التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ١٦ يُعتبر ضعيفاً، وهو ما يتضح من الكلمات التي أُلقيت أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في عام ٢٠١٩. ومع بقاء ١٠ سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم بذل مزيد من الجهود لتحقيق الهدف ١٦ والغايات المتصلة به في الأهداف الأخرى. وتكتسي مشاركة الشباب أهمية فائقة في ذلك الإنجاز.

٥٧- وعلاوة على ذلك، يمكن لمشاركة الشباب أن تعزز أيضاً إلى حد بعيد القدرة الاجتماعية على الصمود في وجه الإحرام. ومن ثم، يمثل التثقيف، وخصوصاً بشأن مسائل سيادة القانون، شرطاً لازماً لتعزيز النقاشات المستنيرة والإبداع والشراكات دعماً للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة. ومن المسلم به في خطة عام ٢٠٣٠ وإعلان الدوحة أن منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون هي أمور ليست من مسؤولية الحكومات وسلطات إنفاذ القانون وحدها. ويتطلب النهج القائم على المجتمع بأسره بالضرورة إشراك الشباب خارج نطاق ثنائية الضحية والجاني، مع التركيز على التغيير الإيجابي والقدرة على الصمود.

٥٨- وبالنظر إلى نتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، وكذلك إلى التطورات التي أبرزتها هذه الورقة، لعلّ المؤتمر الرابع عشر يودّ أن ينظر في التوصيات التالية الموجهة إلى الدول الأعضاء:

(أ) دعم استخدام التعليم النظامي وغير النظامي والتعلم غير المنظّم للنهوض بالتثقيف بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون منذ سن مبكرة؛

(ب) مواصلة تدعيم التثقيف بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون، مع إدماج تلك المسائل في النظام التعليمي بجميع مراحل كتدبير متعدد القطاعات لمنع الجريمة، وتشجيع عامة الناس على الترويج لسيادة القانون؛

- (ج) تشجيع إدماج المسائل الشاملة لقطاعات متعددة، مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، في الأنشطة التعليمية وأنشطة إشراك الشباب من أجل تعزيز سيادة القانون وضمان عدم تخلف أحد عن الركب، انطلاقاً من روح خطة عام ٢٠٣٠؛
- (د) الاستفادة من أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات لمصلحة التعليم، من خلال استحداث موارد وأدوات تعليمية مبتكرة للأطفال والشباب تلي مختلف احتياجات التعلم الشخصية والظرافية؛
- (هـ) تعزيز استخدام التكنولوجيا وإشراك الشباب فيه كفرص للتعليم والمشاركة في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي؛
- (و) إذكاء الوعي في صفوف الأطفال والشباب وترسيخ ثقافة احترام القانون لديهم لتعزيز إدراكهم لمعنى سيادة القانون ومشاركتهم النشطة في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات المتصلة بالسياقات المحلية والوطنية والدولية؛
- (ز) النظر في الترويج لمتديات شبابة أو محافل مماثلة من أجل: '١' تمكين الشباب من الاطلاع على عملية تقرير السياسات المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر جوانب سيادة القانون؛ و'٢' تشاطر الممارسات الجيدة بشأن المبادرات التي يقودها الشباب لتعزيز سيادة القانون؛
- (ح) النظر في إرساء إجراءات مؤسسية من أجل إسهام الشباب في تقرير السياسات وتنفيذها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي؛
- (ط) التشجيع على وضع حلول يقودها الشباب لمسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيدين المحلي والدولي، دعماً للسياسات الوطنية والدولية؛
- (ي) جهود دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، وبوسائل منها مبادرة "التعليم من أجل العدالة"، من أجل تعزيز إشراك الشباب إشراكاً مجدياً في منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر مسائل سيادة القانون؛
- (ك) دعم المساعدة التقنية التي يقدمها معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، وبوسائل منها برنامجه الخاص بالتدريب والتعليم المتقدم وأنشطته التي تركز على دور الشباب في مجال الوقاية من التطرف العنيف.